بيان صحفي

التاريخ مارس 2017
الاتصال بالعلاقات العامة سارة سلمان
هاتف: 3711 304 4 971+
بريد إلكتروني: sarah.salman@pwc.com

لا تزال أسعار النفط المتقلبة والشكوك الجيوسياسية في المقدمة، فلقد شهدت المنطقة سنة قياسية في إصدار السندات السيادية متوفقة بذلك على التباطؤ في أداء الاكتتاب العام

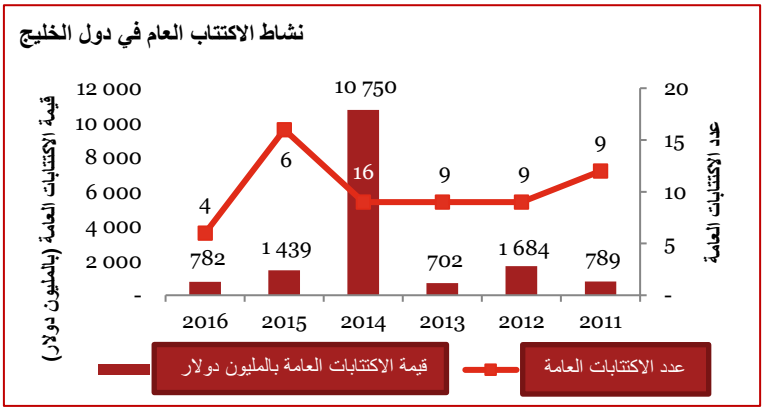

دبي – مارس 2017:

الاكتتاب العام

واصل نشاط الاكتتاب العام في دول مجلس التعاون الخليجي ("دول مجلس التعاون" أو "الخليج") حالة الركود التي يشهدها في الربع الرابع من عام 2016. فلا تزال معنويات المستثمرين متأثرة بالشكوك الجيوسياسية القائمة في المنطقة، وإجراءات التقشف الإضافية التي تتخذها الحكومات والتي يصحبها مزيد من التخفيضات في الإنفاق، وعلى الرغم من استمرار مؤشرات الأسهم الإقليمية في اتجاهها الهبوطي طوال العام إلا أن ارتفاع أسعار النفط في نهاية العام ساعدت في تخفيف الضغط على قيود الموضوعة في الميزانيات الإقليمية. ويُعد عام 2016 واحدًا من أضعف الأعوام في أداء الاكتتاب العام من حيث عدد عمليات الاكتتاب ("4 عمليات وهو الرقم الأضعف منذ عام 2010) كما بلغ مجموع العائدات المحققة من الاكتتاب العام 781.7 مليون دولار أمريكي (وهو الرقم الأقل منذ عام 2013)، وذلك بحسب ما ذكره فريق خدمات الأسواق المالية والاستشارات المحاسبية في بي دبليو سي.

مقارنة الأداء بين الفترات

حصل إكتتاب وحيداً خلال الربع الرابع من عام 2016 و لقد قام به صندوق عهدة بنك الإسكان العقارية في بورصة البحرين، و بلغة قيمته 36.6 مليون دولار أمريكي. وقد كانت نسبة الإكتتاب 95.5%، و هو الأول في بورصة البحرين منذ عامين.

وفيما يتعلق بالأداء خلال الأرباع الماضية من العام، نجد أن الربع الثالث من عام 2016 لم يشهد أي اكتتابات عامة، بينما كان الربع الثاني هو الأكثر نشاطًا خلال العام من حيث عدد الاكتتابات بإجمالي اكتتابين و قد حققا مبلغًا قدره 274 مليون دولار أمريكي، في حين سجل الربع الأول من العام اكتتابًا وحيدًا بإجمالي عائدات قدرها 471 مليون دولار أمريكي.

وإذا ما قارنا أداء الاكتتاب العام في الربع الرابع من عام 2016 بنفس الربع في السنة الماضية (الربع الرابع من عام 2015)، نجد أنهما متماثلين في عدد الاكتتابات إلا أن إجمالي الأموال المحققة في الربع الرابع من عام 2016 كانت أقل بنسبة 64% مقارنة بالربع الرابع من عام 2015.

خلال النصف الثاني من عام 2016 كان هناك اكتتاب عام واحد حقق عائدات بقيمة 36.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بعدد 3 اكتتابات عامة شهدها النصف الأول من عام 2016 حققت عائدات بقيمة 745 مليون دولار أمريكي واكتتاب عام واحد في النصف الثاني من عام 2015 حقق عائدات بقيمة 100.8 مليون دولار أمريكي. وفيما يتعلق بالأداء في النصف الثاني من عام 2016 مقارنة بالنصف الأول من عام 2015، نجد أن هناك انخفاض حاد في النشاط بنسبة 97%، حيث حققت القيمة الإجمالية للاكتتابات العامة الثلاثة التي جرت في النصف الأول من عام 2015 مبلغ 1.3 مليار دولار

أمريكي مقارنة بمبلغ 36.6 مليون دولار أمريكي وهو إجمالي القيمة المحققة من عملية الاكتتاب العام التي شهدها النصف الثاني من عام 2016. لقد واصل المستثمرون أدائهم الخجول في القيام بمعاملات في نهاية العام مترقبين التغيرات المحتملة في السيلسات الاقتصادية الجوهرية.

مقارنة الأداء بين السنوات

استقر إجمالي العائدات في عام 2016 عند مستوى 782 مليون دولار أمريكي تحققت من 6 صفقات مقارنة بمبلغ 1.4 مليار دولار أمريكي تحقق من عدد صفقات مماثل في عام 2015. وقد سجل هذا العام واحدًا من أضعف معدلات الاكتتاب منذ عام 2013 حيث شهد عمليات اكتتاب إجمالي قيمتها 702 مليون دولار.

وفي دول الخليج، جاءت المملكة العربية السعودية في المقدمة خلال عام 2016 وذلك من حيث عدد عمليات الاكتتاب خلال العام (3 عمليات اكتتاب) وإجمالي العائدات المحققة (745 مليون دولار أمريكي) أي ما يمثل 75% و95% على التوالي من نشاط الاكتتاب العام في دول الخليج.

صرح **ستيف دريك، رئيس فريق خدمات الأسواق المالية والاستشارات المحاسبية في بي دبليو سي في منطقة الشرق الأوسط** قائلاً:

"اتسم هذا العام بإستمرار الانكماش الاقتصادي، عدم الإستقرار الجيوسياسي و تواصل التقلب في أسعار النفط. كما ألقت إجراءات التشديد المالي والإجراءات التقشفية وانخفاض السيولة المتوفرة في القطاع المالي بظلالها على ثقة المستثمرين. وفي ظل هذه البيئة المتقلبة، تم تعليق العديد من عمليات الاكتتاب حيث تنتظر الشركات والمستثمرين تحسن ظروف السوق قبل ضخ أي استثمارات في أسهم جديدة.

قد يؤدي إستقرار المشهد الجيوسياسي الإقليمي وتعافي أسعار النفط إلى إستعادة المستثمرين ثقتهم في السوق في وقت أقل من المتوقع. وثمة عدد من الدلالات الإيجابية في عام 2017 ونأمل في أن تتفوق سوق المال في دول الخليج على التباطؤ الذي حصل خلال عام 2016."

الاكتتابات العامة العالمية

تراجع معدل إصدار الاكتتابات العامة العالمية في عام 2016 نتيجة للشكوك الجيوسياسية و الإرتفاع الملحوظ في إلغاء عمليات الدمج والاستحواذ المبرمة مسبقاً. إلا أن نشاط الاكتتاب العام قد انتعش بشكل طفيف في الربع الأخير من العام مقارنة بالأرباع السابقة نتيجة لتسارع اعتمادات الاكتتاب العام في الصين والأداء القوي لسوق الأسهم بعد الانتخابات الأمريكية.

سجل بنك المدخرات البريدية الصيني أكبر عملية اكتتاب عام في العام، حيث حقق البنك 7.6 مليار دولار أمريكي يليه شركة المرافق إينوجي والتي حققت 5.2 مليار دولار أمريكي في البورصة الألمانية. وللعام الثاني على التوالي كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكثر المناطق نشاطاً بالنسبة للاكتتابات العامة، حيث شهدت 661 عملية اكتتاب عام حققت عائدات إجمالية بقيمة 76.6 مليار دولار أمريكي.

انخفض إجمالي الأموال المحققة من الاكتتابات العامة في عام 2016، مقارنة بعام 2015 الذي كان أكثر نشاطًا، بنسبة 32% لينخفض من 206.4 مليار دولار أمريكي إلى 140.3 مليار دولار أمريكي في عام 2016 بينما انخفض عدد الاكتتابات العامة بنسبة 17% فقط لينخفض من 1,178 إلى 982 اكتتابًا في عام 2016. ومع ذلك، لا يزال متوسط الأداء الحالي للاكتتابات العامة في عام 2016 قويًا، حيث سجل نسبة 21%. وذلك مقارنة بنسبة 10% بالنسبة للاكتتابات العامة في عام 2015.

استقرت المبالغ المحققة من عمليات الاكتتاب العام العالمية عند مستوى 52.4 مليار دولار أمريكي من 344 صفقة في الربع الرابع من عام 2016 مقارنة بمبلغ 71.6 مليار دولار أمريكي من 328 صفقة في الربع الرابع من عام 2015 و76.8 مليار دولار أمريكي من 350 صفقة في الربع الرابع من عام 2014.

أسواق السندات والصكوك

ارتفع نشاط سوق الديون في دول الخليج للربع الرابع على التوالي. وقد شهد الربع الرابع من العام أكبر عملية بيع سندات سيادية في سوق ناشئة على الإطلاق حيث أصدرت الحكومة السعودية سندات دين بقيمة 17.5 مليار دولار أمريكي. وقد كسرت هذه العملية الرقم القياسي المسجل باسم الأرجنتين فيما يتعلق ببيع سندات سيادية في سوق ناشئة، والتي بلغت قيمتها 16.5 مليار دولار أمريكي وصدرت في شهر أبريل من هذا العام أيضًا. وقد استمرت المملكة العربية السعودية و دول الخليج الأخرى في مواجهة ضغوط الناتجة عن العجز في الميزانية، وقد لجأت هذه الدول بصورة منتظمة إلى سوق الديون طوال العام، حيث قامت حكومات كل من دول قطر والإمارات وعمان بإصدار سندات سيادية بقيمة 9 مليارات دولار أمريكي و5 مليارات دولار أمريكي و4.5 مليار دولار أمريكي على التوالي. وقد استفادت دول الخليج في عام 2016 من إقبال المستثمرين العالميين على سندات الدخل الثابتة المنخفضة المخاطر، و تحمل تصنيفات إئتمانية مرتفعة إلى جانب عائدات جيدة.

إصدارات السندات

هيمنت عملية بيع السندات السيادية الدولية الأولى للمملكة العربية السعودية على سوق الديون في هذا الربع، وقد تألفت عملية الإصدار من دفعة مدتها خمس سنوات بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي ودفعة مدتها 10 سنوات بقيمة 5.5 مليار دولار أمريكي ودفعة مدتها 30 عامًا بقيمة 6.5 مليار دولار أمريكي والتي تحمل سعر فائدة اسمية بنسبة 2.38% و3.25% و4.5% على التوالي. كما اتسم أداء البنوك في الدول الخليجية بالنشاط خلال الربع الرابع، حيث أصدر بنك أبوظبي الوطني أول سندات فورموزا (سندات بالدولار الأمريكي مُدرجة في تايوان)، وقام بهيكلة هذه السندات باعتبارها سندات كوبون صفرية قابلة للاستدعاء المتعدد بقيمة 696 مليون دولار أمريكي تُستحق خلال 30 عامًا. كما نجح بنك الاتحاد الوطني في تسعير سندات غير مضمونة ممتازة مدتها 5 سنوات وبقيمة 600 مليون دولار أمريكي تحمل سعر فائدة إسمية بنسبة 2.75%، ويُمثل ذلك المرة الأولى الذي يلجئ بها المصرف إلى الأسواق الرأسمالية لسندات الدين الدولية منذ عام 2012.

إصدارات الصكوك

على مستوى الصكوك، أصدر مصرف البحرين المركزي، ممثلاً في شركة الصكوك الدولية لمصرف البحرين المركزي ش.ش.و صكوكًا سيادية بقيمة مليار دولار أمريكي، تحمل سعر فائدة إسمية بنسبة 5.62%، كما أطلق البنك الأهلي المتحد الكويتي عملية إصدار صكوك ثابتة غير قابلة للاستدعاء لمدة خمس سنوات بقيمة 200 مليون دولار أمريكي مع عائد إعادة عرض بنسبة 5.50%.

صرح **ستيف دريك، رئيس فريق خدمات الأسواق المالية والاستشارات المحاسبية في بي دبليو سي في منطقة الشرق الأوسط** قائلاً:

"لقد شهدنا عامًا آخر من النشاط في أسواق السندات والصكوك مما يثبت الإقبال الشديد على سندات الدخل الثابت الإقليمية. وخلال عام 2016 *سيطرت عمليات إصدار السندات السيادية على سوق الديون، حيث استمرت الحكومات الإقليمية في التمتع بتصنيفات ائتمانية عالية وعائدات تنافسية.*

ونتوقع أن يواصل سوق الديون الارتفاع خلال عام 2017 حيث تواصل الحكومات الإقليمية سعيها للحصول على تمويلات كبيرة لتعويض عجز الميزانية. هنالك قلق من احتمال ان يؤدي زيادة العرض في سوق الديون إلى زيادة في تكلفة الاقتراض."

انتهى

ستيف دريك
شريك ورئيس قسم أسواق المال وخدمات الاستشارات المحاسبية
بالشرق الأوسط

نبذة عن تقرير أسواق رأس المال لدول مجلس التعاون الخليجي

يتضمن تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي إجراء دراسة حول السندات التقليدية والإصدارات الإسلامية والاكتتابات العامة الأولية في أسواق الأسهم الخليجية والأسواق المالية الرئيسية والأسواق القطاعية (وتشمل أسواق المال في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) على أساس ربع سنوي. أجريت هذه الدراسة خلال الفترة ما بين 1 أكتوبر 2016 إلى 31 ديسمبر 2016، وفيها يتم تسجيل البيانات موضوع الدراسة استناداً إلى تواريخ المعاملات. أعد تقرير أسواق المال لدول مجلس التعاون الخليجي بواسطة بي دبليو سي الشرق الأوسط (www.pwc.com/m1). تم الحصول على جميع بيانات السوق من مصادر المعلومات المتاحة للرأي العام، ولم تتحقق بي دبليو سي من صحتها بشكل مستقل.